

التراث العربي

مجلة فصلية محكمة تصدر عن اتحاد الكتاب العرب بدمشق

العدد: (89) - (محرم) - 1424هـ = آذار (مارس) 2003 - السنة الثالثة والعشرون

رئيس التحرير
د. محمود الريدائي



المدير المسؤول
د. علي عقلة عرسان

أمينة التحرير
جمانة طه

محمود فاخوري

هيئة التحرير
د. وهبة الزحيلي

د. محمد زهير البابا

د. علي أبو زيد

زهير حميدان

الكتاب: 17244

القراسلات باسم لجنة التحرير
اتحاد الكتاب العرب، مجلة التراث العربي، دمشق - ص.ب 3230

E-mail: unecriv@net.sy
aru@net.sy

البريد الإلكتروني

موقع اتحاد الكتاب العرب على شبكة الإنترنت:
www.awu-dam.org

شروط النشر

- 1- أن تكون البحوث تراثية، أو تصب في باب التراث.
- 2- أن تكون جديدة، ولم تنشر من قبل وليست مسئلة من كتاب منشور.
- 3- التقيد بمنهج علمي دقيق، والالتزام الموضوعية، والتوثيق والتخريج، وتحقق السلامة اللغوية.
- 4- أن تكتب بخط واضح، ويفضل أن تكون مطبوعة. وعلى وجه واحد من الورقة.
- 5- ألا تزيد على ثلاثين صفحة.
- 6- أن تراعى علامات الترقيم.
- 7- توضع الحواشي في أسفل الصفحة، ويلتزم فيها المنهج العربي، أي يكتب اسم الكتاب، فالمؤلف، فالمحقق، فالجزء والصفحة.
- 8- تبث في آخر البحث فهرس المصادر والمراجع وفق ترتيب حروف الهجاء لأسماء الكتب، مثال: (طبقات فحول الشعراء: ابن سلام - سج محمود شاكر - القاهرة - مطب المنشي - طاق، 1974م).
- 9- يقدم للبحث بملخص عنه في بضعة أسطر، ويرفق بلمحة عن سيرة المؤلف وعنوانه.
- 10- يمكن أن تنشر المجلة نصوصاً تراثية محققة، إذا استوفى للنص شروط التحقيق.
- 11- تخضع الأبحاث المرسلة للتحكيم العلمي.
- 12- لا تعاد الأبحاث إلى أصحابها، ويبلغون بقبول نشرها، أو الاعتذار إليهم.
- 13- الأبحاث والمقالات التي تنشر تعبر عن آراء كتّابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي المجلة أو الاتحاد.
- 14- ترتيب البحوث داخل العدد يخضع لاعتبارات فنية لا علاقة لها بمكانة الكاتب.

□□□

الاشتراك السنوي

150 ل.س :	داخل القطر للأفراد
300 ل.س أو (15) دولاراً أميركياً :	في الأقطار العربية للأفراد
450 ل.س أو (20) دولاراً أميركياً :	خارج الوطن العربي للأفراد
300 ل.س :	الدوائر الرسمية داخل القطر
500 ل.س أو (25) دولاراً أميركياً :	الدوائر الرسمية في الوطن العربي
650 ل.س أو (40) دولاراً أميركياً :	الدوائر الرسمية خارج الوطن العربي
75 ل.س :	أعضاء اتحاد الكتاب

■ الاشتراك يرسل حوالة بريدية أو شيكاً يدفع نقداً إلى مجلة التراث العربي ■

المحتوى :

- التقديم : إطلالة على التراث بعمق الواقع 7
رئيس التحرير
- التعاليق النصي في لحظات الخطاب الشعري..... 11
د. يوسف إسماعيل
- نظرات في شعر كمال الدين بن العديم..... 34
محمد كمال
- المكونات الفكرية والوجدانية لقصيدة ابن النقيب الحسيني في الغناء والمغنين..... 45
د. راتب بكر
- قراءة نقدية في حجازيات الشريف الرضي..... 54
نادر عبد الكريم حقاني
- القرنل الفني في العصر العباسي الأول..... 81
قحطان صالح الفلاح
- الإنسان عند الجاحظ..... 105
د. مختار قطش
- الفكر الأخلاقي عند أبي حيان التوحيدي..... 122
د. محمد فوزي الجبر
- بلاغة الكتابة المشهية : نحو رؤية جديدة للبلاغة العربية..... 148
د. حبيب مونسى
- التنازع أو الإعمال في النحو العربي : قراءة معاصرة..... 164
د. شوقي العمري
- أثر حروف المعاني في تعدد المعنى..... 190
د. عرابي أحمد
- الاقناع : المنهج الأمثل للتواصل والحوار..... 205
د. آمنه بلعلي
- الكتابة العربية وفن الشعر في ما وراء النهر..... 235
د. شاه رستم شاه موساروف
- طبيب وكتاب..... 243
زهير حميدان
- الجائزة العربية في تحقيق التراث/ كتاب من التراث..... 249
الأرقم الزعبي
- أخبار التراث..... 253
أمينة التحرير



التنازع أو الإعمال في النحو العربي قراءة معاصرة

د. شوقي المعري^(١)

أقدمت على الكتابة في بحث التنازع لأسباب أهمها:

١- أن حجم البحث في المصادر والمراجع صغير، لكن الآراء النحوية المختلفة كثيرة.

٢- أن إعراب الكلمات التي فيها تنازع يكاد ينحصر في أساليب قليلة وشواهد كثيرة لكنها تدور في عدد محدد من الآراء فيها خلاف.

٣- أن كل من طرق هذا البحث، ولا سيّما المحدثون، قالوا: إن هذا البحث فيه من الاضطراب والتعقيد ما لا يوجد في غيره!!

فأحببت أن أقف على هذا لأحكم على صحة هذا أو تحطنته، والوصول إلى حكم عليه.

٤- أن شواهد كثيرة مرّت معي في خلال التدريس يمكن أن تتسبب إلى التنازع لكنها لم تذكر في البحث عند العودة إلى المظان.

وكنت أتوقع أن ما سأكتبه لا يتعدى الصفحات القليلة، لكن ما إن خضت غمار البحث حتى وجدته أمام أشياء أعرفها ظننت -يوماً- أنها هي البحث كله، وأمام أشياء أخرى كانت متممة لكن فيها من التكلف ما لا يقدم زيادة على بحث التنازع مفيدة، خلا بعض الآراء والأفكار التي لم تكن قاطعة باتة بل جائزة، وكنت أبحث عن أحكام أخرى وجدتها في عدد من الشواهد الشعرية لكنني لم

(١) أستاذ مساعد في قسم اللغة العربية - جامعة دمشق -

والثاني أولى عند أهل البصرة واختار عكساً غيرهم ذا أسرته^(١)

أما ابن هشام فقال: "هذا باب التنازع في العمل ويسمى أيضاً باب الإعمال"^(٢).
إذا لم يحدد القدماء مصطلح التنازع بل تركوه في عناوين عامة حتى وصل تحديده إلى علماء
القرون التالية فسمي التنازع أو الإعمال، ويلاحظ أن ابن هشام قد أخذ من قول ابن مالك: "إن
عاملان.. وشرحه ابن مالك نفسه في شرح الكافية الشافية"^(٣) كما سيأتي. وحافظ المصطلح على
حدوده حتى وقتنا هذا، فقال ابن الحاجب: "وإذا تنازع الفعلان ظاهراً"^(٤) وقال ابن هشام في خلال
حديثه عن الشاهد:

ألم يأتيك والأبباء تنمي بما لاقت لبون بني زياد^(٥)

"على أن الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أن (يأتي) و(تنمي) تنازعا (ما)"^(٦).
ثم ذكر هذا في مكان آخر فقال: العاملان في باب التنازع"^(٧).
وأما السيوطي فيقول: "التنازع في العمل إذا تعلق عاملان فأكثر كثلاثة وأربعة من الفعل
وشبهه كالوصف واسم الفعل بخلاف الحروف كـ (إن) وأخواتها باسم"^(٨).
وأما صاحب الخزانة فيعرض للتنازع في خلال حديثه عن بيتي امرئ القيس^(٩):
ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة كفاني ولم أطلب قليل من المال
ولكنما أسعى لمجد مؤثـل وقد يدرك المجد المؤثـل أمثالي
ويقول: "على أنه ليس من التنازع، وقد بيّنه الشارح المحقق، وأصله من إيضاح ابن
الحاجب"^(١٠).

(١) - شرح ابن عقيل ٣٠٧/٢ - ٣٠٨.

(٢) - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام ١٨٦/٢، أما ابن مضاء فيسميه التعليق يقول: "وأنا في هذا الباب لا أختلف
النحويين إلا في أن أقول: عانت، ولا أقول: أعملت" الرد على النحاة ٩٤.

(٣) - شرح الكافية الشافية ٦٤١/٢.

(٤) - شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ٢٠١/١.

(٥) - سيأتي تخريج الشاهد والكلام عليه بعد قليل.

(٦) - معني اللبيب ٥٠٦.

(٧) - معني اللبيب: ٦٦٠.

(٨) - معجم الهوامع ١٠٨/٢.

(٩) - ديوان امرئ القيس ٣٩.

(١٠) - خزانة الأدب للبغدادي ٣٢٧/١.

العربى التراى د. شوقى المعري

(لمحوا) فإن البصريين يضمرون فاعل (يعشى) لامتناع حذف العمدة، ولأن الإضمار قبل الذكر قد جاء في غير هذا الباب نحو "ربه رجلاً" (١) أما الكسائي وهشام والسهيلي فيوجبون الحذف تمسكاً بظاهر قول الشاعر:

تَعَفَّقَ بِالْأَرْطَى لَهَا وَأَرَادَهَا رَجَالٌ فَبَدَّتْ نَبَاهُهُمْ وَكَلَيْبُ (٢)

إذ لم يقل: تعفقا ولا أرادوا.

تعقيب (١):

وجدنا من الأمثلة السابقة أنّ العامل كان فعلاً، وأن المعمول كان اسماً، لكن العامل قد يقع حرفاً كما سيأتي ويعمل فيما بعده، ولكن هل يقع الفعل معمولاً؟ نعم، فالفعل المضارع المنصوب أو المجزوم معمول إذا عمل فيه الحرف الناصب أو الجازم (هو بهذا يضارع اسم الفاعل واسم المفعول اللذين يعملان عمل الفعل) وليس من الصواب أن يتنازع حرفان ناصبان أو حرف ناصب وغازم أو العكس على فعل مضارع واحد فهذا لم يقع، ثم إن الحرفين المتمثلين لا يتواليان، ولكن ماذا لو وقع الفعل المضارع مجزوماً بجواب الطلب كقول أبي بكر الأصبهاني:

كُنْ مُحْسِناً أَوْ مُسِيئاً وَابْقَ لِي أَبَداً تَكُنْ لَدَيَّ عَلَى الْحَالَيْنِ مَشْكُوراً (٣)

فقد وقع الفعل (تكن) مجزوماً جواباً للطلب في الفعلين (كن) و(ابق) وقد يكون تحديد العامل صعباً إذا لم يفهم المعنى، فلو قال: كن محسناً أو مسيئاً تكن لدي مشكوراً لجاز على اعتبار "كن تكن" من الأساليب المستعملة والمعنى صحيح، ويدل على الحالين كونه (محسناً أو مسيئاً) ولو قال: كن.. وابق.. تكن لجاز أيضاً وكان الجزم للفعل (ابق) يريد أن يبقى على الدوام، ولا يجوز أن تقطع الكلام، ويكون "ابق لي". استئنافاً، فكان الواو حرف العطف هي التي رجحت أن يكون لهما معاً. ومثله قول ابن الدمينية:

خَلِيْلِيْ رُوْحاً وَذَكَرْنَا اللّٰهَ تَرَشُّداً وَمِيْلًا لِوَادِي السَّفْحِ حَيْثُ يَمِيْلُ (٤)

تنازع الفعلان (روحا) و(ذكرنا) المعطوفان بحرف عطف على المضارع المجزوم (ترشدا).. ويتضح أن الفعلين معاً يكمل الثاني الأول ويكون جواباً للثاني الأقرب، وهذا الأوضح للمعنى.

تعقيب (٢) تنازع ثلاثة أفعال والمعمول واحد:

تقدم قبل قليل أن النحاة أجازوا أن يقع التنازع من عاملين فأكثر ولم أجد أحداً وقف عند هذا

(١) - أوضح المسالك ٢٠١/٢.

(٢) - البيت لعقمة الفحل وينسب للبيد، انظر أوضح المسالك ٢٠١/٢-٢٠٢ وشرح التسهيل ١٧٤/٢ والهمع ١٠٩/٢. تعفّق:

استتر. الأرتى: شجر.

(٣) - أمالي الزجاجي ١١٤.

(٤) - ديوانه ٣٦.

الباب حتى ابن مالك في شرح التسهيل، على جواز إعمال الآخر وإلغاء ما قبله، واستشهد ابن مالك بثلاثة من الشواهد الشعرية هي قول الحطيئة:

سُئِلَتْ فَلَمْ تَبْخَلْ وَلَمْ تُعْطِ نَائِلًا فِسِيَّانَ لَا ذَمَّ عَلَيْكَ وَلَا حَمْدُ

وقول الآخر:

جِيءَ ثَمَّ حَالِفٌ وَثِقٌ بِالْقَوْمِ إِنَّهُمْ لَمَنْ أَجَارُوا ذُوًّا عَزَّ بِبَلَاهُونَ

وقول الآخر:

أَرْجُو وَأَخْشَى وَأَدْعُو اللَّهَ مَبْتَغِيًّا عَفْوًا وَعَافِيَةً فِي الرُّوحِ وَالْجَسَدِ^(١)

تنازع في البيت الأول الأفعال الثلاثة (سئل) و(تبخل) و(تعط) على المعمول (نائلاً) وفي البيت الثاني (جئ) و(حالف) و(ثق) مع المعمول (بالقوم).

وفي البيت الثالث (أرجو) و(أخشى) و(أدعو) مع المعمول (الله).

الضمير في بحث التنازع:

تقدم أن العامل إذا كان اسماً ظاهراً هو للأقرب عند البصريين، ولأسبق عند الكوفيين مع ترجيح الوجه الآخر عندهما معاً باتفاق.. ولكن مَنْ يعمل إذا كان في الفعل ضمير؟ يقول سيبويه: فإن قلت: "ضربت وضربوني قومك" نصبت "قومك" إلا في قول من قال "أكلوني البراغيث" أو تحمله على البدل فتجعله بدلاً من المضمّر كأنك قلت: ضربت وضربوني ناس بنو فلان^(٢) وعلى هذا الحد تقول: ضربت وضربني عبد الله وتضمّر في "ضربني" كما أضمرت في "ضربوني" فإن قلت "ضربني وضربتهم قومك" رفعت لأنك شغلت الآخر فأضمرت فيه، فكأنك قلت: ضربني قومك وضربتهم، على التقديم والتأخير، إلا أن تجعل ههنا البدل كما جعلته في الرفع، فإن فعلت ذلك لم يكن بدّ من "ضربوني.. لأنك تضمّر فيه الجمع، قال عمر:

إذا هي لم تستكْ بعودِ أراكِةٍ تُنخَّلُ فاستأكتْ به عُودِ إسحلِ^(٣)

لأنه أضمر في آخر الكلام، وقال المرار الأسدي:

فردّ على الفؤاد هوى عميداً وسؤئل لو يُبين لنا السؤالا

(١) -شرح التسهيل ١٧٦/٢-١٧٧ ومثلها قول قيس بن الحداية:

بكت من حديث بنه وأشاعه وورصعه واش من القوم راصع

ديوانه /٢١٠/، والأحق أن يكون العمل الآخر بحسب المعنى وهذا ما يؤيد رأي البصريين.

(٢) -الكتاب ٧٨/١.

(٣) -ملحقات ديوانه ٤٩٠ وينسب إلى طفيل الغنوي في ديوانه ٣٧، والكتاب ٧٨/١.

فتقدمت الواو في "جفوني" و"نون" في "هويني" على مفسريهما، فعلم أن ذلك وأمثاله جائز. ويرى ابن مالك إذا أهمل الأول من المتنازعين ومطلوبه غير رفع لم يجز عند الأكثرين أن يُجاء معه بضمير التنازع فيه^(١) ونقل السيوطي أن ابن الطراوة منع الإضمار في باب "ظن" مطلقاً لأنه ليس للمضمر مفسر يعود عليه^(٢) ونقل ابن مالك عن ابن كيسان حكايته أن الكوفيين وافقوا البصريين في جواز تقديم الضمير على مفسر المبدل منه نحو: "يقومون الزيدون، ورأيتهم العمرين" مع أن البديل تابع وتأخير التابع واجب!! وإذا ثبت هذا فليعلم أن مثل: يُحسنان ويسيء ابنك جائز عند البصريين ممتنع عند الكوفيين لما فيه من تقديم فاعل "يحسن" (الألف)، ولو حذف هذه الألف صحت المسألة عند الكسائي^(٣) أما الفراء فيمنع ذلك مع الإثبات ومع الحذف، لكنه أجاز أن يقال: "يحسن ويسيء ابنك" على أن يكون الفعل مرتفعاً بالفعلين معاً^(٤).

أما الضمير المتصل فإن كان مرفوعاً نحو "ما ضرب وما أكرم إلا أنا" وكذا الظاهر الواقع هذا الموقع نحو "ما قام وما قعد إلا زيد" فلا يجوز أن يكون أيضاً من باب التنازع على الوجه الذي التزمه البصريون، وهو أن الأول إذا توجه إلى المتنازع بالفاعلية وأغنيته فلا بد أن يكون في العامل الملغى غيره موافق للمتنازع..^(٥) وأما إذا كان المتنازع فيه ضميراً منفصلاً منصوباً نحو "ما ضربت وما أكرمت إلا إياك" جاز أن يكون من باب التنازع، وتكون قد حذفت المفعول مع (إلا) من الأول مع إعمال الثاني، أو من الثاني مع إعمال الأول إذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل، وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو "قمت وقعد بك"^(٦) ويجوز عند الرضي أن يتنازع عاملان في المضمر المنفصل والمجرور ولا سيما إذا تقدم ذلك الضمير على العاملين نحو "إياك ضربت وأكرمت"^(٧).

التنازع في باب ظن وعلم وأعلم:

وهذا من باب القياس على ما سبق، أو من صنع النحويين ما دام الفعلان يتنازعا، وهذه أفعال، ونظير صناعة هذا الباب في أن سيبويه لم يطرقه، وعرض له المبرد عرضاً فقال: "وتقول في قول النحويين: أعطيت وأعطاني زيد درهماً، إذا أخبرت عن نفسك قلت المعطي والمعطية زيداً درهماً أنا"^(٨) فهو يقول: وتقول في قول النحويين، ولم يستشهد بالقرآن أو الشعر بل يصرح فيقول:

(١) - شرح الكافية ٦٤٨/٢ - ٦٥٠.

(٢) - الجمع ١١٠/٢.

(٣) - شرح الكافية الشافية ٦٤٦/٢.

(٤) - شرح الكافية الشافية ٦٤٧/٢ - ٦٥١.

(٥) - الرضي على الكافية ٢٠١/١.

(٦) - الرضي على الكافية ٢٠٣/١.

(٧) - الرضي على الكافية ٢٠٣/١.

(٨) - المقتضب ١٢٣/٣.

وهذه المسائل تدل على ما بعدها وتجري على منهاجها فيما ذكرنا من الأفعال مما يتعدى إلى مفعولين وإلى اثنين وإلى ثلاثة^(١). أي كما أن الفعل المتعدي إلى مفعول كذلك يتعدى المتعدي إلى اثنين أو ثلاثة، ويستشهد بقولهم: أعلمت وأعلمني إياه إياه زيداً عمراً خيراً الناس، وإن شئت: أعلمت وأعلمنيه إياه زيداً عمراً خيراً الناس.. ويقول إن أعلمت الآخر قلت: أعلمت وأعلمني زيداً عمراً خيراً الناس، وإن أخبرت الآخر قلت: أعلمت وأعلمني زيداً عمراً خيراً الناس، وإن أخبرت على أعمال الأول عن نفسك قلت: المعلم زيداً عمراً خيراً الناس، والمعلمه هو إياه إياه أنا، فأظهرت (هو) لأن الألف واللام لك والفعل لزيد^(٢). ويتضح من هذين المثالين التكلف في تركيب الجملة الذي يذكرونا بالأفعال التي تتعدى إلى ثلاثة مفاعيل، ولم تظهر مفاعيلها الثلاثة فغالباً ما وقع الأول مفعولاً به أو نائب فاعل والثاني والثالث مصدرًا مؤولاً.. وهذا قريب من ذلك!.

ويعود المبرد إلى ذكر هذا الباب في موضع آخر من كتابه. يقول "ونقول: ظننت زيداً منطلقاً.. فإن عطفت شيئاً من هذه الأفعال. قلت: ظن زيداً منطلقاً أو علم إياه فإياه ضمير منطلق وفي (علم) ضمير الذي يقوم مقام الفاعل مرفوع، وإن شئت قلت: أو علمه (بالبناء للمجهول) تجعل الهاء مكان (إياه) في هذا الباب^(٣)."

يؤيد الرضي ما جاء به المبرد من جواز تنازع الفعلين المتعديين إلى ثلاثة خلافاً للجرمي نحو "أعلمت وأعلمني زيداً عمراً قائماً" على إعمال الثاني وحذف مفاعيل الأول، وأعلمني وأعلمته إياه زيداً عمراً قائماً على إعمال الأول وإضمار مفاعيل الثاني، والأولى أن يقال: أعلمته ذلك قصداً للاختصار إذ مفعول علمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك إشارة إليه وإنما منعه الجرمي لعدم السماع^(٤).

فالجرمي يمنع تنازع هذا النوع من الأفعال لعدم وروده عن العرب شعراً ونثراً.
التنازع في باب التعجب:

لم يقف سيبويه عند هذا الباب من بحث التنازع، وأجاز المبرد التنازع في باب التعجب في نحو "ما أحسن وأجمل زيداً" وقال: إن نصب (زيداً) بأحسن كان الواجب أن تقول: ما أحسن وأجمله زيداً، لأنك تريد ما أحسن زيداً وأجمله^(٥) قياساً علي قولك: ما أحسن ما كان زيداً فقد ارتفع (زيداً) بالفعل (كان) وجوزَّ وهذا بعيد - أن ينصب (زيداً) باعتبار (ما) بمنزلة الذي أي: "ما أحسن ما كان زيداً" وأضاف، ونقول: ما أحسن ما كان زيداً وأجمله، وما أحسن ما كانت هند وأجمله؛ لأنك ترد

(١) - المقتضب ١٢٤/٣.

(٢) - المقتضب ١٢٤/٣.

(٣) - المقتضب ٧٨/٤، وانظر شرح الكافية الشافية ٦٥١/٢.

(٤) - شرح الرضي ٢١٣/١ وانظر أوضح المسالك ٢٠٤/٢.

(٥) - المقتضب ١٨٤/٤ وانظر أوضح المسالك ١٩٢/٢.

إلى (ما) ولو قلت: "وأجملها" جاز على أن تجعل ذلك لها^(١).

واختصر الرضي هذا الباب بقوله: "وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافاً لبعضهم نظراً إلى قلة تصرف فعل التعجب، تقول: ما أحسن وما أكرم زيداً على إعمال الثاني وحذف مفعول الأول، وما أحسن وما أكرم زيداً على إعمال الأول.."^(٢) والرضي بهذا يجعل فعل التعجب كغيره من الأفعال العاملة.. أما ابن مالك فقال: والصحيح عندي جوازه.. وأضاف: ويجوز على أصل مذهب الفراء أن يقال: "أحسن وأعقل يزيد..". ولا يمنع على مذهب البصريين أن يقال أحسن وأعقل يزيد^(٣).

أما السيوطي فقد جمع آراء القدماء في هذا الباب فقال: "وعليه المبرد، ورجحه الرضي، وردّه أبو حيان بأنه -حينئذ- ليس من باب التنازع، ومنعه ابن مالك^(٤) ووافقه البهاء بن النحاس وابن أبي الربيع"^(٥).

ويبدو أن قبول المبرد، وترجيح الرضي لهذا الباب مقنعٌ قياساً على ما تقدم من أمثلة تقاس على ما ورد في الأصل من التنازع في فعلين^(٦).

أنواع العامل في التنازع:

أ- حدد الرضي أنواع العامل في التنازع فقال: "واعلم أن العاملين في التنازع على ضربين إذ هما إما متفقان أو مختلفان، والمتفقان على ثلاثة أضرب لأنهما إما أن يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب.. أو في المفعولية حسب.. أو الفاعلية والمفعولية معاً.. والمختلفان على ضربين لأنه إما أن يطلب الأول الفاعلية، والثاني المفعولية أو بالعكس"^(٧). ووضح كلام الرضي.

ب- قال ابن هشام: العاملان في باب التنازع فلا بد من ارتباطهما إما بعاطف.. أو كون ثانيهما جواباً للأول، إما جوابية الشرط نحو «تَعَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللَّهِ»^(٨) ونحو «آتُونِي أُفْرِغْ عَلَيْهِ قَطْرًا»^(٩) أو جوابية السؤال نحو «يَسْتَفْتُونَكَ»^(١٠) أو نحو ذلك من أوجه الارتباط^(١١).

(١)-المقتضب ١٨٥/٤.

(٢)-شرح الرضي ٢١٣/١.

(٣)-شرح التسهيل ١٧٦/٢-١٧٧.

(٤)-الحاشية السابقة فعند ابن مالك جوازه بشرط إعمال الثاني.

(٥)-الجمع ١١٠/٢.

(٦)-انظر أوضح المسالك ١٨٦/٢.

(٧)-انظر أوضح المسالك ١٨٦/٢.

(٨)-المنافقون ٥/٦٣.

(٩)-الكهف ٩٦/١٨.

(١٠)-النساء ١٢٧/٤ و ١٧٦.

(١١)-معني اللبيب ٦٦٠.

جـ- قال ابن هشام "وقد عُلم مما ذكرته أنّ التنـازع لا يقع بين حرفين،.. ولا بين حرف وغيره.. ولا بين جامد وغيره.." (١).

ومن يقرأ هذا يجد أن التنـازع يكون بين عاملين اثنين، ولم يُشر أحدٌ حتى ابن مالك، ممن وقفنا على كتبهم، إلى أن التنـازع يجوز أن يقع بين ثلاثة عوامل. ويُلحظ أيضاً أن العاملين يمكن أن يرتبطا بعاطف فما المانع من توالي ثلاثة أفعال؟! مرةً أخرى نقول: إن قواعدنا وأحكامنا بحاجة إلى إعادة نظر بعد قراءة الشعر العربي كلّه أو معظمه فربما تغيّر بعضها وربما زدنا عليها أو حذفنا منها، فماذا نقول في قول الشاعر قيس بن الحدادية (بكت من حديث.. تقدم الشاهد) وقلنا إن فيه ثلاثة عوامل، وماذا نقول في قولنا: استيقظ فليس فأكل فذهب الطالب إلى المدرسة؟!..

هل يقع التنـازع بين عاملين متأخرين؟

تبين لنا أن التنـازع لا يكون في معمول متقدم أي في عامل متأخر نحو "أيهم ضربت وأكرمت" أو شتمته خلافاً لبعضهم.. (٢) وتقدم قول ابن مالك في هذا: إن عاملان اقتضيا في اسم عمل قَبْلُ..

ويشرح ابن مالك قوله فيقول: "تنبيهاً على أن التنـازع لا يتأتى بين عاملين متأخرين نحو "زيدٌ قام وقعد" لأن كل واحد من المتأخرين مشغول بمثل ما شغل به الآخر من ضمير الاسم السابق، فلا تنـازع بينهما بخلاف المتقدمين نحو: "قام وقعد زيدٌ"، فإن كل واحد من الفعلين موجه في المعنى إلى زيد، وصالح للعمل في لفظه (٣).

على أي المعمولات يقع العامل:

يقع التنـازع على كل معمول إلا المفعول له، والتمييز، وكذا الحال لأنها لا تضمّر خلافاً لابن معط (٤) في حين ضمّ عباس حسن المفعول لأجله وشبه الجملة إلى المعمولات التي يتنـازع عليها عاملان (٥).

القسم الثاني

قلت في بداية البحث: إن طبيعة البحث اقتضت أن يقسم البحث قسمين، وكان الثاني في عناوين من عندي كما فعلت في القسم الأول من البحث، وكان فيها ما وجدته جديراً بالبحث وجديداً أضافته،

(١) -أوضح المسالك ١٩٢/٢.

(٢) -أوضح المسالك ١٩٢/٢.

(٣) -شرح الكافية الشافية ٦٤٤/٢.

(٤) -المجمع ١١١/٢.

(٥) -النحو الوافي ١٩٠/٢ لكنه لم يستشهد على ما يقول، من هذا قول الشاعر:

أويحكـما يا واشـيي أم معمر بمن وإلى من جنـتما تشيان

وفيه تنـازع الفعل يشيان على شبهي الجملة (بمن) و(إلى من).

من هذا القسم ما طرقة القدماء، ولكن معظمهم لم ينفوا عنده، وأترك -مرة ثانية- للقارئ المطلع الحكم على ما قدمت.

أولاً-أشياء ليست من التنازع:

آ-بين التوكيد اللفظي والتنازع:

ليس من التنازع قول الشاعر:

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاءُ بَبَغْلَتِي أَتَاكَ أَتَاكَ اللَّاحِقُونَ أَحْبَسِ أَحْبَسِ

لأن (أتاك) الثاني توكيد لفظي لا تنازع بينهما، ولو اقتضى عملاً لقليل: أتاك أتوك، أو أتوك أتاك..^(١).

ولا قول جرير:

فهيئات هيهات العقيق وَمَنْ بِهِ وهيئات خِلُّ بالعقيق نواصله^(٢)

وواضح أن هذا ليس من باب التنازع لأن التوكيد اللفظي تكرر للتوكيد فقط لا يعمل، وحذفه وعدم حذفه سواء.

ب-ليس من التنازع قول كثير عزة:

قَضَى كُلَّ ذِي دَيْنٍ فَوْقَى غَرِيمَهُ وَعَزَّةٌ مَمْطُولٌ مَعْنَى غَرِيمُهَا^(٣)

ولا قول امرئ القيس:

كفاتي، ولم أطلب، قليلٌ من المال^(٤)

وقد أورد الرضي هذا البيت، صورةً ليست من التنازع وردُّ على استدلال، وعلل هذا بأنه ليس من التنازع لفساد المعنى فكأن الشاعر جعل القليل كافياً لو طلبه أو سعى له، وإنما المطلوب في الحقيقة الملك وعليه معنى الشعر.

وهذا الرأي لم يتفرد به الرضي، فقد أورده سيبويه، فقال: "وإنما رفع (قليل) لأنه لم يجعل القليل مطلوباً وإنما كان المطلوب عنده الملك وجعل القليل كافياً، ولو لم يرد ذلك ونصب لفسد

(١)-أوضح المسالك ١٩٤/٢ وشرح الكافية الشافية ٦٤٢/٢-٦٤٣ والجمع ١١١/٢.

(٢)-ديوان جرير ٩٦٥/٢ وأوضح المسالك ١٩٣/٢ والجمع ١١١/٢ وفيه: صرح الفارسي في المثال الثاني (هيهات) بأنه من التنازع والإضمار في أحدهما ومنعه الجرمي في تعدد مفعولين إلى اثنين أو ثلاثة.. وفي أوضح المسالك ١٩٤/٢ خلافاً للفارسي والجرجاني.. والعقيق: اسم موضع.

(٣)-ديوانه ١٤٣، وفي أوضح المسالك ١٩٥/٢. ممتول: اسم مفعول من الفعل مطل المدين إذا سَوَّفَ ومعنى اسم مفعول من عناه الأمر إذا أتعبه.

(٤)-تقدم تخريجه. وانظر رأي الرضي في شرح الكافية ٢١١/٢.

* * * * * العربى * * * * * التنازع * * * * * د. شوقي المعري * * * * *

المعنى^(١) وإلى هذا البيت أشار ابن هشام في بطلان قول الكوفيين لأن امرأ القيس شاعر فصيح وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني وترك إعمال الثاني مع تمكنه منه وسلامته من الحذف، والصواب أنه ليس من التنازع في شيء^(٢). أما السيوطي فيقول: "والأصح أيضاً أنه لا تنازع في قول امرئ القيس"^(٣).

جـ- ليس من التنازع قولك: "ما قام وقعد إلا زيد" وقول الشاعر:

مَا صَابَ قَلْبِي وَأَصْبَاهُ وَتَيْمَهُ إِلَّا كَوَاعِبُ مَنْ ذَهَلَ بِنِ شَيْبَانَا

وقوله:

مَا جَادَ رَأْيًا وَمَا أَجْدَى مَحَاوَلَةً إِلَّا امْرُؤٌ لَمْ يُضِعْ دُنْيَا وَلَا دِينَا

بل هو من باب الحذف العام لدلالة القرائن اللفظية^(٤).

ثانياً- ما يشبه التنازع!؟

١- المصدر المؤول المعمول في بحث التنازع:

المعلوم أن المصدر المؤول اسم يعرب بحسب موقعه في الجملة، ومن محالّ المفعول به لفعل متعد إلى مفعول واحد، ومنها أنه يسد مسد المفعولين لفعل يتعدى إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، فلا مانع من أن يتنازع فعلاً على المصدر المؤول. ومن هذا قول كعب بن زهير:

أَرْجُو وَآمِلُ أَنْ تَدْنُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالُ لَدِينَا مِنْكَ تَنْوِيلُ^(٥)

وقد ذكر صاحب الخزانة شاهداً على تسكين الواو في (تدنو) ضرورة أو على إهمال (أن) حملاً على (ما) المصدرية، ثم قال وهي (ما) مع مدخولها في تأويل مصدر تنازعه الفعلان، فأعمل الثاني وحذف المفعول الأول كما هو الأولى عند البصريين، وليس في هذا من شيء فقد وقع المصدر مفرداً وُجّه كما وُجّه أي معمول في بحث التنازع ولكن هل يجوز أن يتنازع الحرف المشبه بالفعل على الفعل الناسخ ما دامنا ناسخين!؟

٢- تنازع ناسخين، تنازع، أو ما يشبه التنازع!؟

لم يطرق القدماء هذا الجانب من جوانب التنازع، ولكن نقف عليه ونطرح عدداً من الأسئلة، ما معنى العامل؟ وقد أجبنا عن هذا السؤال ومن العوامل النواسخ، ومن النواسخ الحروف المشبهة

(١)- الكتاب ٧٩/١ وانظر المقتضب للمبرد ٧٦/٤.

(٢)- مغني اللبيب ٦٦٠ وانظر الخزانة ٣٢٧/١.

(٣)- الجمع ١١٠/٢.

(٤)- شرح التسهيل ١٧٥/٢ والجمع ١١٠/٢.

(٥)- ديوانه ٩، والجمع ٥٣/١ و١٥٣ والخزانة ١٤٣/٩ وما بعدها.

بالفعل. ثم لماذا يعمل اسم الفاعل واسم المفعول؟ لأنه يشبه الفعل، والفعل المضارع سُمِّي مضارعاً لأنه يضارع الأسماء وكم مرة أقامت العرب الضد على الضد ثم أليس الحرف المشبه بالفعل يشبه الفعل؟ بلى اسمه يدل على ذلك، فـ (أَنْ) ناسخ، والناسخ عامل؟! قد تكون المعادلة سهلة، والأمثلة كثيرة..

يقول عباس حسن: "أن يكون المعمول المتنازع فيه منصوباً أصله عمدة كمفعولي (ظن) فأصلهما مبتدأ وخبر، وكخبر إن وأخواتها"^(١) ولا أدري لماذا لم يضم اسم إن وأخواتها وأخبارها أليس اسم أن وخبرها معمولين لها؟ بلى. ولكن ربما تبع عباس حسن ابن هشام في أوضح المسالك^(٢) الذي منع أن يقع التنازع بين حرفين، أو بين حرف وغيره.. والسيوطي في الهمع^(٣) الذي قال: بخلاف الحروف كـ (إن) وأخواتها.

المعادلة السهلة:

أ- تقول: العلم مفيدٌ

هذه جملة اسمية من مبتدأ وخبر، وتقول:
رأيت العلم مفيداً.

وهذه جملة فعلية تعدى فيها الفعل (رأى) إلى مفعولين أصلهما مبتدأ وخبر، وهما معمولان، وتقدم قبل قليل أن المعمول المتنازل فيه عمدة كمفعولي (ظن).

ب- تقول: العلم مفيدٌ

وتقول: إن العلم مفيدٌ، فهذه جملة مؤلفة من الناسخ (إن) ومعموليه (العلم) و(مفيد) وأصلهما مبتدأ وخبر.

وتقول: رأيت العلم مفيداً.

وإذا أردت أن تدخل (إن) على الجملة التالية (رأيت..) قلت:

رأيت أن العلم مفيدٌ

فتلاحظ أن همزة (أن) فتحت لأنه أمكن تأويلها مع اسمها وخبرها وسدت مسد مفعولي (رأى) فكأنهما المفعولان، ولو حذفنا (أن) عادا مفعولين لكن دخول (أن) جعلها تأخذ المفعولين المعمولين ليصبحا اسماً وخبراً معمولين. فكان ثمة تنازعاً على معمولين أخذهما الأقرب! فهل نقول: إن هذا من باب التنازع؟!.

(١)- النحو الوافي ٢/١٩٧.

(٢)- أوضح المسالك ٢/١٩٢.

(٣)- الهمع ٢/١٠٨.

* * * * * العربي * * * * * د. شوقي المعري * * * * *

وليس هذا من قبيل التكلف فالشواهد سواء أكانت من القرآن الكريم أم الشعر كثيرة كثيرة، قال النابغة الجعدي:

أَلَمْ تَعْلَمَا أَنْ انصِرَافًا فَسَاعَةً لسيرٍ أَحَقُّ اليَوْمَ مِنْ أَنْ تَقْصُرَا^(١)

وقال النابغة الذبياني:

أُنْبِئْتُ أَنْ أَبَا قَابُوسٍ أَوْ عَدَنِي وَلَا قَرَارَ عَلَى زَأْرٍ مِنَ الْأَسَدِ^(٢)

فماذا لو حذفنا (أنّ)؟ أليس (أبا) مفعولاً ثانياً، وجملة (أوعدني) ثالثاً، أما في رواية البيت كما هي فيكون (أبا) اسم أن..

ج- تقول: المطر يَهْطَلُ

وتقول: لبت أو لعل المطر يهطل

أليس (لبت) و(لعل) حرفين مشبهين بالفعل (أي عاملين) يحتاج كل منهما إلى اسم وخبر، وهما مبتدأ وخبر. وأليس الاسم والخبر معمولين لكل منهما، فلماذا لا يعد هذا من التنازع؟

قال جرير:

أَلَا لَيْتَ أَنْ الظَّاعِنِينَ بِذِي الغُضَا أَقَامُوا وَأَنْ الْآخِرِينَ تَحْمَلُوا^(٣)

ففي البيت حرفان مشبهان بالفعل (لبت) و(أنّ) وكلاهما يحتاج إلى اسم وخبر، فلو حذفنا (أنّ) لثمّ المعنى لكن (أن) لا تزداد لتعتبر زائدة، فلا تنازع عندئذٍ، لكن كأنها تنازعت مع (لبت) على الاسم والخبر، وفي مثل هذه الحال لنا وجهان:

الأول: تقدير اسم لبت ضمير الشأن المحذوف وخبرها المصدر المؤول من أن واسمها وخبرها.

والثاني: اعتبار أن واسمها وخبرها سدت مسد اسم لبت وخبرها كما تسد مسد المفعولين، والاسم والخبر والمفعولان أصلهما مبتدأ وخبر، ويكون هذا من باب التنازع، ويكون العمل -كما يظهر- للأقرب، وقال ابن الدمينة:

فَسَايَرْتُهُ مَيْلَيْنِ يَا لَيْتَ أَنَّنِي عَلَى سُخْطِهِ حَتَّى المَمَاتِ أَرَأَيْقَهُ^(٤)

فقد وقع في البيت حرفان مشبهان بالفعل (لبت) و(أن) وكل منهما يحتاج إلى اسم وخبر، هما

(١)-ديوانه ٣٥.
(٢)-ديوانه ٢٥.
(٣)-ديوانه ١٤٠/١.
(٤)-ديوانه ٥٣.

- يا من يُعِينُ عَلَى ضَيفِ أَلَمْ بِنَا
وقول العباس بن مرداس:
إِنِّي رَأَيْتُ خِفَافاً لَيْسَ يَهْنُهُ
وقول ربيعة الرقي:
أَتَبْكِينَ مَنْ قَتَلْتِي وَأَنْتِ قَتَلْتِي
فَلَوْ كَانَ مِنْ رَأْفٍ بَهْنٍ وَرَحْمَةٍ
- ليس بذِي كَرَمٍ يُرْجَى وَلَا دِينَ^(١)
شَيْءٌ سِوَى شَتْمِ عَبَّاسِ بْنِ مُرْدَاسٍ^(٢)
بِحُبِّكَ قَتَلْتَنَا بَيْنًا لَيْسَ يُشْكَرُ
لَكَفَّ يَدًا لَيْسَتْ مِنَ الذَّبْحِ تَعْطِلُ^(٣)

وفي البيت الثاني من بيتي ربيعة الرقي الفعل "ليس" دخلت عليه تاء التأنيث الساكنة مما يقوي أنه فعل لا حرف نفي، وهذا يؤيد وقوع التنازع بين الفعلين والضمير يعود على الكف سواءً كان اسم ليس أم فاعل تعطل^(٤).

تعقيب (١):

قال قيس بن ذريح:

- فإن أَحْيَا أَوْ أَهْلَكَ فَلسْتَ بِزَائِلٍ
لِمَ حَافِظًا مَا بَلَ رِيْقٌ لِسَاتِيَا^(٥)
- كأن في هذا البيت تنازعاً لكنه من غير ما مرّ، فقد عمل الفعل الناقص "لست" فأخذ خبراً (بزائل)، وعمل اسم الفاعل (زائل) فأخذ خبراً هو (حافظاً) لكن المعنى لا يتم إلا إذا قرأنا الفعل "لست" وخبره "بزائل" فهما بمعنى ما زال^(٦).
- تعقيب (٢):
قال تأبط شراً:
- ولكن أَخُو الحَزْمِ الَّذِي لَيْسَ نَازِلًا
بِهِ الخَطْبُ إِلَّا وَهُوَ لِلْقَصْدِ مُبْصِرٌ^(٧)

(١)-ديوانه ٢٤٠.

(٢)-ديوانه ٨٣.

(٣)-ديوانه ٥٠.

(٤)-ومثله في عودة الضمير قول الآخر:

بَلْ أَيُّهَا السَاتِلِي مَا لَيْسَ يَدْرِكُهُ مَهْلًا فَإِنَّكَ قَدْ كَلَفْتَنِي تَعْبَا

(٥)-ديوانه ١٦٠.

(٦)-في هذا ما يدل على أن (ما) للنفي في الأفعال الناقصة، لا أن تعرب كاملة، ولهذا نرجح أو نفضل أن تدخل (ما) على الماضي و(لا) على المضارع، لا يزال..

(٧)-ديوانه ٧٦.

قد يكون ثمة تنازع بين (ليس) واسم الفاعل (نازلاً) على المعمول (الخطب) فهو إما أن يكون اسم (ليس) أو فاعلاً لاسم الفاعل (نازلاً) وإذا شئت أعملت (ليس) وكان (الخطب) اسمها و(نازلاً) خبره، وعندئذ لا تنازع، وهذه الحالة من حالات تجويز التنازع استناداً إلى المعنى. ومثله قول ذي الرمة:

وما ذكرك الشيء الذي ليس راجعاً به الوجد إلا خفة من خالك^(١)

ب-تنازع فعل ناقص (غير ليس) وفعل تام:

تقدم قبل قليل الكلام على (ليس) ورأينا أنها فعل لا حرف ناف مما جوز لنا عدّ التنازع بينها وبين الفعل التام وأفردناها وحدها لذلك السبب، ونقف الآن على الأفعال الناقصة الأخرى، وقد وقع التنازع بين واحد منها وبين فعل تام، ومن ثمة نحكم على هذا الباب.
قال جميل بثينة:

أكان كذا يلقي المحبون قبنا بما وجدوا أم لم يجد أحد وجدي^(٢)

فقد تنازع الفعلان (كان) و(يلقى) على الاسم المرفوع (المحبون) ولا يجوز هنا أن نعده اسم كان بل فاعلاً ليلقى، فلو كان اسماً لقال يلقون.. وهذا يؤيد رأي البصريين في إعمال الأقرب.
وقول كعب بن سعد الغنوي:

ومن لا يزال يرجى بغيب إيايه يجوب ويغشى هول كل سبيل^(٣)

فقد تنازع الفعلان (لا يزال) و(يرجى) على المعمول (إيايه) فهو اسم (زال) على رأي الكوفيين أو نائب فاعل للفعل (يرجى) على رأي البصريين، ويقدر للأخر ضمير.. وقال ابن دارة:

ويا راكباً إما عرضت فبلغن على نأيهم مني القبائل من عكل

بأن الذي أمست تجمجم فقعس إسر بلا أسر وقتل بلا قتل^(٤)

تنازع الفعلان "أمست" و"تجمجم" على المعمول فقعس.

تعقيب (١):

قال عمران بن حطان:

(١)-ديوانه ١٧٢٣/٣.

(٢)-ديوانه ٧٣.

(٣)-الأصعيات ٧٤.

(٤)-الأغاني ٢٥٦/٢١. تجمجم: تقول كلاماً غير مفهوم.

التراخي العربي ❁❁❁ د. شوقي المعري ❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁❁

إن التي أصبحت يعيا بها زفرٌ
أعيت عياءً على رُوح بن زنباع
ما زال يسألني حوًلاً لأخبره
والناسُ من بين مخدوعٍ وخَدَاعٍ^(١)

ففي البيت الأول تنازع بين الفعلين (أصبحت) و(يعيا) والمعمول هو (زفر) وفي البيت الثاني
الفاعلان (ما زال) و(يسألني) معمولهما ضمير مستتر (هو)، ومثله قول الجُميح الأسدي:

وإن يكن حادث يُخشى فذو علق
تظلل تزبُره من خشية الذيب^(٢)

تعقيب (٢):

قال مطيع بن إلياس:

ولئن كنت لا تصاحبُ إلا
صاحباً لا تزلُّ ما عاش نَعْلُهُ

لا تجده ولو جهدتِ وأنى
بالذي لا يكون يوجد مثله^(٣)

تنازع في البيت الثاني الفعلان (يكون) و(يوجد) على الاسم المرفوع (مثله) وفي هذا البيت
ثلاثة أمور:

الأول: أن (يكون) فعل ناقص اسمه (مثله) وخبره جملة يوجد، ويكون هذا على رأي
الكوفيين.

الثاني: أن (يكون) فعل تام فيكون الاسم المتنازع عليه (مثله) فاعلاً لأي من الفعلين، ويقدر
للثاني ضمير.

الثالث: أن (يكون) إذا كان تاماً فهو بمعنى يوجد فكلاهما بمعنى واحد فكأنه تأكيد لفظي
بلفظ آخر. ؟ فلا تنازع حينئذٍ!

ج-التنازع بين فعلين ناقصين:

قلت الشواهد التي تنازع فيها فعلان ناقصان على معمول، من هذا قول الأبيرد بن المعذر،
يرثي أخاه بُريداً:

لئن كان أمسى ابنُ المعذرِ قد ثوى
بُريدٌ لنعمَ المرءِ غيبه القبرِ^(٤)

تنازع الفعلان (كان) و(أمسى) وليس "أمسى" بتام، لأن دخول (كان) عليه جعله استمراراً، وقد

(١) - شعر الخوارج ٢٣. - زفر: شيخ بني كلاب.

(٢) - الفضليات ٣٤.

(٣) - الوحشيات ١٧٦-١٧٧.

(٤) - شعراء أمويون ٢٥٩.

يكون تنازع الفعلين الناقصين نادراً لأن معانيها تكاد تقترب، وإلا فهي تدل على الزمان مثل أصبح وأضحى، وأمسى، وهذا ما يرجح أن يكون بعضها معطوفاً على بعض، وهذا ما قلل ورودها على الحاليين.

د- هل يقع التنازع بين كاد وفعل تام؟

المعلوم أن خبر (كاد) يقع جملة فعلية فعلها مضارع إما مقترناً بـ (أن) المصدرية، أو مجرداً منها. ويكون فاعل الفعل المضارع -غالباً- ضميراً مستتراً يعود على اسم (كاد)، وهذا يمنع أن يقع التنازع بينهما، قال ابن دارة:

إذا شحطت عني وجدت حرارة
على كبدي كادت بها كبدي تغلي^(١)

فالضمير مستتر للفعلين (كادت) و(تغلي)، ومثله قول عنتره العبسي:

يا عبل كم من غمرة باشرتُها
بالنفس ما كادت لعمرِك تتجلي^(٢)

فالضمير مستتر للفعلين (كادت) و(تتجلي).

وبعد: فهذا بحثٌ عرضت فيه للتنازع أو الإعمال عند النحويين بدءاً من كتاب سيبويه وانتهاءً بكتب المعاصرين، ووجدت أن هذا البحث مما طرقة عدد من العلماء وأغفله عدد أقل منه، وكل بسبب طبيعة الكتاب وحجمه، كما وجدت أن في هذا البحث - كما في غيره خلافاً بين العلماء لم يكن كما صورّه المعاصرون، ووصلت في نهايته إلى عدد من النتائج هي:

١- عُرف مصطلح التنازع أو الإعمال في فترة لاحقة من التأليف النحوي بعد أن كان في ثنايا كتب الأقدمين مثل كتاب سيبويه والمقتضب للمبرد وغيرهما، وكان يقع في آخر درس المفعول به، ومن هنا لم يُذكر عند عدد من المؤلفين وهذا غريب!! لعدم اهتمامهم بذكره، أم لأنه لاحق لبحث؟!.

٢- لم يكن الخلاف كبيراً في مواقف النحاة من بحث التنازع، وليس البحث مضطرباً ومعقداً كما وصفه بعض المعاصرين، لذلك خالفت عباس حسن ومن سار بعده، ولم أجد في بحث التنازع ذلك الاضطراب والتعقيد اللذين في غير التنازع، فليس فيه من آراء ومذاهب تتعارض كثيراً أو لا سبيل إلى التوفيق بينها، بل على العكس من ذلك. وهذا كتاب الإنصاف في مسائل الخلاف يعج بمسائل الخلاف الصغيرة والكبيرة وأرى أن ما فيه من اضطراب قليل قليل إذا ما قورن بغيره من الأبحاث.

(١)- الأغاني ٢١/٢٥ ويروى: كَمَدًا تغلي.

(٢)- ديوانه ٢٥٣.

التراجم العربية د. شوقي المعري

٣- يمكننا تلخيص الآراء والتوفيق بينها، ونصل إلى دقة الأحكام والسبب أن الكوفيين والبصريين اتفقوا على المبادئ في البحث، وأن الشواهد الشعرية والقرآنية قليلة يمكننا القياس عليها ولا داعي للتكلف.

٤- إنَّ التكلف في صناعة بعض الجمل والأساليب هو الذي دفع المحدثين إلى القول بالاضطراب، وقد ظهر هذا التكلف في باب "ظن" كقولهم: "أعلمت وأعلمني إياه إياه زيلاً عمراً خير الناس" فأبيّ من يستطيع أن يتكلف فعل هذا، ولكنَّ أيّاً منا لا يستطيع أن يجد هذا في الشعر أو القرآن، كما ظهر التكلف في الأمثلة التي فيها ضمائر متصلة أو مستترة.

٥- هذا يدفعنا إلى إعادة نظر في عدد من الأبحاث من خلال قراءتها قراءة جديدة أو معاصرة ويُعاد تبويبها من جديد، وقد ظهر لي هذا في بحث التنازع لأسباب عدة، أهمُّها أن بحث التنازع لم يُطرق عند جميع القدماء، وهو عُرف في كتاب سيبويه وإن لم يكن معروفاً بتسمية المصطلح "التنازع". وأشير هنا إلى أنني لم أفق عند كلِّ مَنْ كتب لأنَّ هذا بحثٌ لا رسالة جامعية ولأنَّ - وهذا الأهم - الكتب التي جاءت في عصور متأخرة كانت تكرر لما تقدّم لأنَّ حدود البحث وشواهد وأمثله محصورة.

هذا عدا بعض الأحكام التي تفرّد بها بعضهم مثل ابن مالك في شرح التسهيل، وقد لاحظت أن السيوطي - كما عادت - جمع لنا آراء القدماء ولخصها في كتابه الهمع. وثاني هذه الأسباب أن طريقة عرض الكتاب اختلفت، ووجدت أن البحث يتناسب وحجم الكتاب اختصاراً أو إطالة، وكذا من حيث الشواهد وعرضها والتكلف في بعض جوانبه لا الاضطراب سواءً عند القدماء أو المعاصرين وكنيت أتوقع أن يأتي هذا البحث سهل التناول عند المعاصرين لكنهم وصفوه بالاضطراب وما كان هكذا، وهذا لا يسهل النحو ولا يجنّده ولا يساعد القارئ على فهمه ولا سيما الطالب!!.

٦- يُختصر بحث التنازع - كما بدا لي - بما يلي:

أ- إنَّ العمل للأقرب إذا كانت القاعدة واضحة بلا خلاف وهذا يؤيد رأي البصريين، بل إن معظم الشواهد ترجّح هذا.

ب- أن لا خلاف بين الكوفيين والبصريين في إعمال عامل وتجويز الآخر، أما الخلاف فكان في الأمثلة التي تكلف فيها، والتي يمكننا - بشجاعة أو جرأة - حذفها أو تخفيفها، فيحذف جزء من البحث، ويُخفف ويُسهّل إذا ما أردنا تقديمه للقارئ ولا سيما الطالب أما المختص فيستطيع فهمه وإدراكه كيف كان.

ج- أنه يجوز توالي ثلاثة عوامل لكن القدماء لم يقفوا على هذا الجانب حتى ابن مالك في شرح التسهيل.

د- جواز التنازع في التعجب وإن كان فيه خلاف.

٧- من هنا وجدتني أضيف إلى بحث التنازع أشياء وجدتها صالحة لكنها غير مثبتة عند الأقدمين وهي:

أ- أن النواسخ أفعال، والأفعال عوامل فما المانع من كونها عوامل تتنازع اسماً واحداً، وقد أثبتت شواهد على هذا من الشعر المحتج وقعت عليها في خلال قراءة الشعر مصادقةً.

ب- أن الحروف المشبهة بالفعل تعمل عمل الفعل فهي إذن عاملة، مثلها مثل اسم الفاعل واسم المفعول اللذين عملاً لتشبهها الفعل، والحروف المشبهة بالفعل تُسمّى مشبهة فما المانع من عملها في التنازع؟! ولم تقرأ عند الأقدمين الحجة في عدم عملها وهم الذين منعوا عملها في هذا البحث!!

ج- أن المصدر المؤول (من أن واسمها وخبرها) الذي يسدّ مسدّ مفعولي علم هو نفسه يمكن أن يسدّ مسدّ الاسم والخبر للحرف المشبه بالفعل العامل الآخر، مثل:

ليت أن الظاعنين بذى الغضا أقاموا...

د- أن الفعلين المضارعين العاملين يتنازعان فعلاً مضارعاً مجزوماً لأنه وقع جواباً للطلب، وهذا لم يُلاحظ في كتب الأقدمين، وأثبت شاهداً على هذا.

٨- قسمت البحث قسمين كبيرين، ووزعت القسمين في عناوين فرعية وجدت أنها تساعد في فهم هذا الدرس، بل هي ضرورية، فجزأت البحث عسى أن يفهم وعسى أن يجد فيه القارئ الفائدة، أو أن يجد فيه جديداً مضافاً، وهذا هو السبب الأساسي في كتابة البحث، والله من وراء القصد.

ثبت المصادر والمراجع

- ٦- خزانة الأدب للبغدادي، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي بمصر ط١/١٩٨٦
- ٧- الخليل معجم مصطلحات النحو العربي، د. جورج عبد المسيح وأ. هاني تابري، مكتبة لبنان ط/١٩٩٠
- ٨- ديوان إبراهيم بن هرمة، تحقيق محمد نفاع وحسين عطوان، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٦٩.
- ٩- ديوان امرئ القيس، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ط٣/١٩٦٩
- ١٠- ديوان تأبط شرأ = شعر تأبط شرأ، تحقيق سليمان القرغولي وجبار جاسم، النجف ١٩٧٣

- ١- الأصمعيات: تحقيق احمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ط٣/١٩٦٤.
- ٢- الأغاني: أبو الفرج الأصفهاني، تحقيق عبد الستار فرّاج، بيروت، دار الثقافة، ١٩٦٠.
- ٣- أمالي الزجاجي، تحقيق عبد السلام هارون، المؤسسة العربية الحديثة، القاهرة ١٣٨٢هـ.
- ٤- الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية مصر ١٩٦١.
- ٥- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجبل، بيروت ١٩٧٩/٥

- ١١- ديوان جرير شرح محمد بن حبيب، تحقيق د.نعمان محمد أمين طه، دار المعارف بمصر ١٩٦٩.
- ١٢- ديوان جميل بثينة، جمع وتحقيق د.حسين نصار، دار مصر للطباعة ط٢/١٩٦٧
- ١٣- ديوان ابن الدمينة، تحقيق أ.أحمد راتب النفاخ، دار العروبة بالقاهرة ١٣٧٩هـ.
- ١٤- ديوان ذي الرمة، تحقيق د.عبد القدوس أبو صالح، مؤسسة الرسالة، بيروت ط٣/١٩٩٣م.
- ١٥- ديوان ربيعة الرقي = شعر ربيعة الرقي، صناعة زكي العاني، منشورات وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٠.
- ١٦- ديوان طفيل الغنوي، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، دار الكتاب الجديد، بيروت ١٩٦٨
- ١٧- ديوان العباس بن مرداس، جمعه وحققه د.بجيب الجبوري، دار الجمهورية، بغداد ١٩٦٨
- ١٨- ديوان عمر بن أبي ربيعة = شرح ديوان...، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، دار الأندلس بيروت.
- ١٩- ديوان عنتره العبيسي، تحقيق محمد سعيد مولوي، المكتب الإسلامي بدمشق ١٩٧٠
- ٢٠- ديوان الفرزدق = شرح ديوان الفرزدق، عبد الله الصاوي ط١/ ١٩٣٦
- ٢١- ديوان ابن الخطيم، تحقيق د.ناصر الدين الأسد، دار العروبة، مصر ط١/١٩٦٢
- ٢٢- ديوان قيس بن ذريح. جمعة حسين نصار - دار العروبة، مصر ١٩٦٧.
- ٢٣- ديوان كعب بن زهير، طبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٠.
- ٢٤- ديوان النابغة الجعدي، تحقيق عبد العزيز رياح، المكتب الإسلامي، دمشق ١٩٨٤
- ٢٥- ديوان النابغة الذبياني، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف بمصر ١٩٧٧.
- ٢٦- الرد على النحاة لابن مضاء القرطبي، تحقيق
- ٣- د.شوقي ضيف، دار المعارف بمصر ط.٣
- ٢٧- شرح التسهيل لابن مالك، تحقيق د.عبد الرحمن السيد ود.محمد بدوي المختون، دار هجر ط١/١٩٩٠
- ٢٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمد محبي الدين عبد الحميد، المكتبة التجارية، مصر ١٩٣٥
- ٢٩- شرح كافية ابن الحاجب للرضي الأستراباذي، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، مؤسسة الصادق، ١٩٨٢
- ٣٠- شرح الكافية الشافية لابن مالك، تحقيق د.عبد المنعم هريدي، دار المأمون للتراث، دمشق ط١/١٩٨٢
- ٣١- شعر الخوارج، جمع د.إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت ١٩٧٤
- ٣٢- شعراء أمويون، تحقيق نوري حمودي القيسي، بغداد ١٩٧٦-١٩٨٢
- ٣٣- الكتاب لسبويه، تحقيق عبد السلام هارون.
- ٣٤- مغني اللبيب لابن هشام، تحقيق د.مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر ط٥/١٩٧٩
- ٣٥- المفضليات، تحقيق أحمد محمد شاکر وعبد السلام هارون، دار المعارف بمصر ط٥/ ١٩٧٦.
- ٣٦- المقتضب للمبرد، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، القاهرة ١٩٦٣
- ٣٧- النحو الوافي، عباس حسن، دار المعارف مصر بلا تاريخ.
- ٣٨- نهاية الأرب للنويري، دار الكتب المصرية، طبعة مصورة.
- ٣٩- همع الهوامع للسيوطي، صححه محمد بدر الدين النعساني، مطبعة السعادة، القاهرة ١٣٢٧هـ.
- ٤٠- الوحشيات لأبي تمام، تحقيق عبد العزيز الميمني، دار المعارف بمصر ١٩٦٣.